مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 3 العدد 2/ ديسمبر 2017
Mila Univ center. Publish. Co..

القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية

Consumer loan as one of the mechanisms of fiscal policy to achieve social justice

د/ رقية حدادو
جامعة غرداية – الجزائر
rokia.haddad14@gmail.com

تاريخ الاستلام:2017/06/14 تاريخ التعديل:2017/10/25 تاريخ قبول النشر: 2017/11/29

الملخص :

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، والتي تقوم من خلالها بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. وقد جاء قرار القرض الاستهلاكي الذي دخل حيز التنفيذ، كأحد آليات السياسة المالية الذي تهدف الجزائر من خلاله إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر بسبب انهيار سعر البترول وانخفاض قيمة الدينار الجزائري، والتي انعكست بدورها على القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، القرض الاستهلاكي، العدالة الاجتماعية.

Abstract:

The fiscal policy is one of the most important tools for the management of the national economy, And by which the state achieve the desired economic goals. Consumer Loan decision came as one of the mechanisms of fiscal policy, Which aims Algeria through which to achieve social justice in light of the financial and economic crisis, because of the collapse of the oil price and the devaluation of the Algerian dinar, which in turn reflected on the purchasing power and standard of living of the Algerian citizen.

Key words : *fiscal policy, consumer loan, social justice*

تمهيد:

بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية، انتقلت السياسة المالية من الدور الحيادي إلى الدور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفضل مساهمات الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بعد ذلك أصبحت السياسة المالية تستحوذ على مكانة هامة بين باقي السياسات الاقتصادية، إذ يمكنها أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في الاقتصاد الوطني وفي نجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية أو تعطيل الأهداف المنشودة من السياسات والبرامج الاقتصادية.

وعموما فالسياسة المالية تتمثل في استخدام أنشطة حكومية مالية معينة تساهم في تنمية الاقتصاد واستقرار المجتمع وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية كالضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة....إلخ.

فالجزائر وفي ظل الأزمة الحالية التي تعيشها في الآونة الأخيرة، وفي إطار تشجيع إقتناء المنتوج الوطني، ومساعدة الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود على تحسين مستواها المعيشي صادقت على قرار القرض الاستهلاكي للأسر المحدد بموجب المرسوم التنفيذي 15-114 بتاريخ 12 ماي 2015 وذلك كمحاولة لضمان نوع من العدالة الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع والتي تمثل السواد الأعظم في المجتمع الجزائري.

من هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية لهذه الورقة البحثية كما يلي:

كيف يمكن للقرض الاستهلاكي باعتباره أحد آليات السياسة المالية أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نقترح التطرق إلى المحاور التالية :

أولا- ماهية السياسة المالية.

ثانيا- مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم مرتكزاتها وأبعادها.

ثالثا- أهمية القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولا- ماهية السياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، لأنه تستطيع أن تحقق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني بالعتماد على عدة أدوات للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تمثل المرآة التي تعكس دور الدولة ومدى تدخلها و تأثيرها لتحقيق التنمية والاستقرار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف السياسة المالية:

أشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة.[1] ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة المالية نستعرض مجموعة من التعريفات كما يلي:

ت1- تعرف السياسة المالية على أنها : " مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة. كما يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة."[2]

ت2- كما تعرف أيضا بأنها: " تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات من ناحية أخرى."[3]

ت3- ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها :" مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة."[4]

ت4- وتعرف أيضا بأنها :" سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.[5]

ت5- وتشير دراسة تحليلية إلى انه يمكن القول بأن السياسة المالية هي:" السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".[6]

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أنها جميعها تتفق بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين.

2- أنواع السياسة المالية[7]:

2-1-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز : وتكون من خلال الطرق التالية:

أ - **التوسع في النفقات العامة:** و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ .و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.

ب - **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ت - **تخفيض الإيرادات الضريبية:** و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكيـــــــــــة و الخدمات، و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2-2-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ - زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك و هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.

ب -التوسع في إصدار القروض العامة: و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

ت-الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادةالخصم .و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

3-**أهداف السياسة المالية:**

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها:[8]

3-1- التوازن المالي : ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، و أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حـــــاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية.

3-2- التوازن الاقتصادي : و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن .ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، و العامة معا إلى أقصى حد مستطاع.أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3-3-التوازن الاجتماعي :و يقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة

الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

3-4- التوازن العام :و هو التوازن بين مجموع الإنفاق العموم (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني . ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها:الضرائب، و القروض، والإعانات، و الإعفاءات .

كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها[9].

4-أدوات السياسة المالية:

رغم تنوع أدوات السياسة المالية، فقد ظلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة رغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال. و سنتناول فيما يلي أدوات السياسة المالية :[10]

4-1-الضرائب :

بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة.على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوو الدخل المرتفع فان ذلك يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلا ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي وبقاءه بنفس المستوى.

4-2- الإنفاق الحكومي:

حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية لها اثر كبير حيث على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً ولذلك فان لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد ومثال آخر وهو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة، وعليه فانه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر. ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة.

4-3- الدين العام :

حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة ، كما انه في نفس الوقت في حال وجود فائض فان حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الإقتصادية في الدولة. عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي ببيعها للسندات الحكومية على الجمهور فانه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة أو هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (إنفاقهم الإستهلاكي). وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك. أما في فترة الركود الاقتصادي في الدولة فان الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية وذوو الدخول العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي مما قد يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم وبدوره فان انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود .

ثانيا- مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم مرتكزاتها وأبعادها:

العدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده جميع الناس، في شرق العالم وغربه. حيث أن جميع الفاعلين في الحقلين السياسي والاجتماعي يرونه أسمى الغايات. لكن علينا الإقرار بحقيقة أن العدالة الاجتماعية ليست مفهوما راسخا في تراثنا الثقافي، لهذا فمن المحتمل أن يتحدث الناس عنها وهم يقصدون أشياء متباينة. فمصطلح "العدل" هو الشائع في الثقافة العربية والإسلامية، لذلك من الضروري توضيح مضمون العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها.

1- مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية لها أكثر من معنى باختلاف المذاهب الاقتصادية نفسها، وعلى حسب كل معنى تتوجه سياسات الدولة وأدواتها لتحقيق هذا المعنى .

وبشكل عام تعرَّف: بأنها تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب وفئاته، أي توفير المناخ الذي يسمح بأن يكون لدى كل مواطن وكل فئة الفرص نفسها المتاحة للآخرين، وبذلك يشعر كل مواطن بأنه يحصل على نصيبه العادل من السلع والخدمات، وكذلك حقه في الوظيفة العامة وفي تقرير المجتمع الذي يعيش فيه .

أو هو نشاط تقوم بها الدولة، وتهدف بها إلى تصحيح الآثار السلبية لتَركُّز الدخل في أيدي بعض الفئات الاجتماعية بسبب التوزيع الأولي، وصولا إلى النمو الاقتصادي المنسجم، وقد تستهدف به الشأن الاجتماعي، وذلك عبر تخفيف التفاوت بين الطبقات، وإعطاء فُرصٍ متكافئةٍ للسكان. كما يمكن أن تستهدف الشأن الاقتصادي، وذلك عبر توجيه الادخار نحو الاستثمار الإنتاجي أو عبر إتاحة الفُرص أمام زيادة الاستهلاك الجماعي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الداخلي.

ويستخدم الاقتصاديون ألفاظاً مقاربة لمصطلح العدالة الاجتماعية للدلالة عليها، مثل: إعادة توزيع الثروة والدخل، وقد يتحدثون عنه من خلال الحديث عن مؤسساته كالضمان والتأمينات والرعاية الاجتماعية.[11]

كما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها تلك الحالة التى ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتى يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعى وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتى يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال

المقبلة، والتى يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتى يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعى الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التى لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادى وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[12].

2- مرتكزات العدالة الاجتماعية:

رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى للعدالة الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها :

* المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
* التوزيع العادل للموارد والأعباء.
* الضمان الاجتماعي.
* توفير السلع العامة.
* العدالة بين الأجيال.

2-1- المساواة وتكافؤ الفرص:

يعد مبدأ المساواة وعدم التمييز هو حجر الزاوية في العدالة الاجتماعية، بل كثيرا ما ينظر إلى العدالة الاجتماعي كمرادف للمساواة، ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة تتواكب مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة، أو فيما تتطلبه من مهارات أو تأهيل علمي أو خبرة، أو طبيعة الإحتجاجات .

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط:

- ✓ **عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل**، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.
- ✓ **توفير الفرص** حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة. وهو ما يرتب التزاماً على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل.
- ✓ **تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.**

2-2- التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية):

كذلك تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. ويتحقق ذلك من خلال عدد من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، وإعادة توزيعه داخل المجتمع.

والمحور الأول لتحقيق هذا الهدف هو **إصلاح هيكل الأجور والدخول:** الذي يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وتشكل سياسات الأجور حجر الزاوية في تطبيق العدالة الاجتماعية، يتضمن إعادة النظر في هيكل الأجور ثلاثة جوانب يقضى الأول وضع حد أقصى وأدنى للأجور، ويستلزم الجانب الثاني اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب، ويتطلب الجانب الثالث تحقيق "العدالة الأفقية" و"العدالة الرأسية" للدخول داخل القطاع الواحد.

ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية. وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتستند فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي إلى أن الأعلى دخلاً، يكون أكثر استفادة من الإنفاق العام على البنية الأساسية وعلى الخدمات العامة الأساسية بما يستوجب عليه أن يسهم بمعدلات أعلى في الحصيلة الضريبية التي يتم من خلالها ذلك الإنفاق العام.

ويختص المحور الثالث بالدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل. باعتبار أن ذلك حقهم وجزء من حصتهم من إيرادات الموارد الطبيعية في بلدهم، وكواجب ومسؤولية اجتماعية على الدولة إزاء مواطنيها وحقهم في الحياة والطعام والشراب والمسكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية.

ويتعلق المحور الرابع بتمكين المواطنين من كسب عيشهم بكرامة من خلال توفير فرص العمل لهم، مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة من عملهم وكدهم، سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وليس بطالة مقنعة لدى الدولة وقطاعها العام وجهازها الحكومي وهيئاتها الاقتصادية، أو من خلال قيام الحكومة بتهيئة البنية الاقتصادية، وتسهيل تأسيس الأعمال بكل أحجامها بما يخلق فرص العمل في القطاع الخاص.

2-3- الحق في الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية):

يعد الضمان الاجتماعي أحد الأركان الرئيسية للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما ، ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه (م19) "بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية". ويشمل الضمان الاجتماعي الحق في الحصول على استحقاقات، نقدا أو عينا والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي :

(أ) غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة.

(ب) ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.

(ج) عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين.

3-أبعاد العدالة الاجتماعية:[13]

لعله قد تبين مما تقدم أن العدالة الاجتماعية مفهوم واسع ومركب حقا، وأن له أبعادا متعددة يمكن اختزالها فى ثمانية أبعاد. أولها البعد الاقتصادى المتعلق بمدى اشتراك

أفراد المجتمع فى العملية الإنتاجية وفى جنى ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة فى الفرص والحقوق الاقتصادية فى مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع. وثانيها البعد الاجتماعى الذى يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعى، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام. وثالثها البعد البشرى الذى ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم. ورابعها البعد الطبقى الذى يتأتى من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادى الاجتماعى وبين العدالة الاجتماعية، والذى يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وما يترتب عليها من لا مساواة هيكلية.

وخامس أبعاد العدالة الاجتماعية هو البعد الإقليمى المتصل بالتفاوتات فى توزيع الموارد والدخل القومى بين أقاليم الدولة، والمتعلق من ثم بدور السياسات العامة فى توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها. أما البعد السادس فهو البعد الجيلى الذى يتصل بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ليس فقط فى توزيع الموارد الطبيعية وتحمل كلفة التلوث، ولكن أيضا فى تحمل أعباء الدين العام. والبعد السابع هو البعد السياسى والمؤسسى الذى يتصل بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسى من خلال مؤسسات تكفل المشاركة الشعبية فى صنع القرارات الوطنية. وأخيرا نأتى إلى البعد الثامن للعدالة الاجتماعية وهو البعد الخارجى المتعلق بنوعية العلاقات التى تنشأ بين الدولة والدول الأخرى، ومدى ما تتسم به من تكافؤ أو استغلال أو هيمنة، لاسيما فى إطار النظام الرأسمالى العالمى والعولمة .

ثالثا- أهمية القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

قروض الاستهلاك عبارة عن عملية مصرفية تطورت في البلدان الرأسمالية من أجل خلق معوض عن نقص الأجور والادخار ودفع المعنيين لاستهـــلاك السلع الوفيرة في السوق. وقد اتسعت القروض الاستهلاكية بعد وصول رونالد ريغان للسلطة في الولايات المتحدة، فمنذ بداية عقد الثمانينات لوحظ بأن أجور الطبقة العاملة والطبقة الوسطى ضلت مجمدة مقابل ارتفاع مداخيل الطبقة العليا، وكان من شأن ذلك تراجع

كبير في حجم الاستهلاك الشيء الذي شكل عاملا اضافيا لتفجير ازمة 1988 ، وقد وجدت البنوك في ظل هذا الواقع فرصة مواتية لتوسيع أشكال الاقتراضات خصوصا وأنها تتوفر على رؤوس أموال تزيد بشكل كبير عن حجم الاستثمار مما يستدعي ضرورة توظيفهـــا خوفا من تبخيس قيمتها، وبذلك بدأت توفر القروض الاستهلاكية بفوائد جد منخفضة وقد أخذت الأسر الأمريكية تلجأ الى هذه القروض في جميع المجالات خصوصا في مجال اقتناء العقارات.[14]

في الجزائر نلاحظ نفس الشيء، ففي ظل جمود الأجور وغلاء الحيـــــاة اليومية وصعوبة مواجهة مصاريف ضرورية على الخصوص في مجال التعليم والتطبيب والمواسم الدينية كرمضان وأعياد الفطر وعيد الأضحى... الخ تجد العائلات نفسها مضطرة للجوء إلى القروض الاستهلاكية لتحقيق نوع من التوازن بين ضعف مقدرتها الشرائية وغلاء الحياة اليومية.

إذن قرض الاستهلاك هو قرض خاص في الإقتصاد ، وهو قرض لم يسدد بعد أو بالمعنى الأوسع هو قرض بغرض شراء السلع الإستهلاكية ، مثل شراء ثلاجة أو شراء سيارة أو غرفة جلوس جديدة ، وليس قرضا بغرض الإستثمار .

وقد تقوم الدولة بتشجيع القروض الإستهلاكية بغرض تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العمالة، فتعمل الحكومة على تشجيع المصارف على تقديم القروض للجمهور بأسعار فائدة منخفضة، بذلك يستطيع المقترض شراء مايحتاجه من الأجهزة .

1- القرض الاستهلاكي الموجه للأسر:

لقد أعلنت وزارة الصناعة والمناجم في بيان لها أن القرض الاستهلاكي سيدخل في حيز التنفيذ في مطلع 2016 . كما أوضحت الوزارة عن تحديد النمط العملي الذي يسمح بتعيين المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي مذكرة بأن عودة هذا القرض تقرر خلال اجتماع الثلاثية (وزارة الصناعة، وزارة التجارة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين) في فبراير2014. وأن أحكام وشروط منح القرض الاستهلاكي للأسر محددة بموجب المرسوم التنفيذي 15-114 بتاريخ 12 ماي 2015. حيث تم تعديل المادة 75 من قانون المالية التكميلي لـــ 2009 والذي جمد القرض الاستهلاكي باستثناء القروض السكنية بالمادة 88 من قانون المالية لـــــ 2015 ، وهذا للسماح للبنوك بتقديم قروض استهلاكية للأسر. شرعت الحكومة بداية العام الجاري في التحضير لمخطط

بنكي يمنع فشل القروض الاستهلاكية في نسختها الجديدة والمنتظر دخولها حيز التنفيذ قريبا، كما حدّدت هذه الأخيرة شروطا خاصة لاستفادة المواطنين منها واتخذت جملة من الإجراءات لضمان تمكين البنوك من استرجاع أموالها وفق الآليات القانونية اللازمة[15].

سيمس نظام القرض الاستهلاكي الذي تشتغل عليه كل من وزارة التجارة، المالية، الصناعة ومختلف الهيئات الممثلة للقطاع المالي والبنكي والمنتظر المباشرة فيه بداية من منتصف العام الجاري ، حيث تم منح الأولوية ضمن أجندة مقترحاتها للقروض الاستهلاكية الموجهة للمنتجات الحاملة للعلامة الجزائرية في مقدمتها مشروع سيارة "رونو"، التجهيزات المنزلية والالكترونية، كونها تتصدر قائمة الواردات التي تعرف ارتفاعا رهيبا وهو ما تترجمه أرقام فاتورة الجمارك الجزائرية كل سنة[16].

2- شروطه:

إن أحكام وشروط منح القرض الاستهلاكي للأسر محددة بموجب المرسوم التنفيذي 15-114 بتاريخ 12 ماي 2015 :

- يخص القرض الاستهلاكي المنتوجات المنتجة من طرف مؤسسات تمارس نشاط إنتاج في الجزائر. ويشترط على هذه المؤسسات -حسب النص- أن تكون خاضعة بصفة قانونية إلى الضرائب والضمان الاجتماعي وتستخدم المعاملات البنكية والفوترة.

-كما نص القانون على أن منح القرض الاستهلاكي موجه "للمواطنين المقيمين دون سواهم".

- ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يفوق المبلغ الشهري لتسديد القرض المتعاقد عليه 30 بالمائة من المداخيل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام وذلك تفاديا لمديونية الزبون الزائدة.

- وأوضح النص أن أحكام هذا القانون تطبق على القروض الممنوحة للخواص والتي تزيد مدتها عن ثلاثة أشهر ولا تتعدى 5 سنوات.

ولهذا كان على البنوك وضع ميكانيزمات للتأكد من مدى قدرة المستهلك-المقترض على تسديد القرض المطلوب.

وكان بنك الجزائر قد أعلن دخول مركزية المخاطر الجديدة الخدمة منتصف سبتمبر الفارط و التي تشكل أداة هامة للمساعدة على تسيير مخاطر القروض.

وبهذا قامت مؤسسات وطنية بإمضاء اتفاقيات مع مؤسسات وطنية أخرى منتجة للتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.

ووقعت الاتفاقيات حتى الآن بين ستة مؤسسات تابعة لقطاع الري وثلاث منتجين وطنيين متخصصين في التجهيزات الكهرومنزلية والالكترونية وهم المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية "ايني"والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "اينيام"والتي أصبحت تابعة للمجمع الوطني الجديد للتجهيزات الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية "اليك الجزائر"وكذا مؤسسة كوندور الخاصة.[17]

وبموجب هذه الاتفاقيات سيستفيد عمال كل من الديوان الوطني للتطهير وشركة المياه والتطهير للجزائر العاصمة والوكالة الوطنية للسدود والتحويلات والديوان الوطني للسقي والصرف وشركة تسيير مساهمات الدولة (فرع الري) ومجمع كوسيدار من أسعار مخفضة في إطار البيع بالتقسيط وبدون فائدة لدى اقتنائهم لمنتجات الكترونية وكهرومنزلية تنتجها المؤسسات الثلاث.

3- مساهمة القرض الاستهلاكي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

من خلال ما سبق تقديمه حول مفهوم القرض الاستهلاكي كونه قرضا تضعه الدولة في متناول المواطنين خاصة ذوي الدخل المتوسط والبسيط لتمكينهم من امتلاك والحصول على السلع الاستهلاكية المختلفة التي يتعذر عليهم تأمينها في ظل إمكانياتهم المحدودة، يأتي القرض الاستهلاكي كوسيلة أو أداة تسهل على المواطن عناء توفير جميع احتياجاته الاستهلاكية المتعددة والمتزايدة ، فمن خلال هذه الآلية التي تعتبر إحدى آليات السياسة المالية التي اعتمدتها الجزائر مساهمة في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع. كما تعتبر أيضا مساهمة لتشجيع اقتناء المنتجات الوطنية من ناحية أخرى. كل ذلك يصب في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي يساهم القرض الاستهلاكي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والذي يمثل جوهر العدالة الإجتماعية.

وفي هذا السياق قال الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي "أن القرض الاستهلاكي يعطي الفرصة للشركات الوطنية المنتجة لتحسين أمرها لتنتج أكثر فأكثر وتحاول قدر الامكان تلبية رغبات المواطنين وثانيا كل الجزائريين الذين ليست لديهم امكانيات الكبيرة من الناحية المالية بالخصوص الشباب يحتاجون هذه القروض لاقتناء المنتوجات الوطنية ،

كما أن الاستغلال السيئ وغير العقلاني للقرض الاستهلاكي سيعود بالسلب على مستعمليه ".[18]

كما يقول مصطفى زبدي رئيس جمعية حماية وارشاد المستهلك "القرض الاستهلاكي فرصة للمواطنين من أجل تجديد بعض المنتجات الكهرومنزلية أو التأثيث".

خلاصة:

في خضم الواقع المالي المتأزم الذي تعيشه الجزائر، من جراء الانخفاض الفادح في سعر البترول وانهيار قيمة الدينار الجزائري، يجد المواطن الجزائري نفسه أمام مواجهة تداعيات الأزمة المالية التي تعيشها البلاد مما يؤثر بطبيعة الحال سلبا على مستواه المعيشي و قدرته الشرائية، والذي بدوره يؤثر مباشرة على مفهوم العدالة بين مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية . فقد جاء قرار القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية ، لمحاولة تحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع والمتمثلة في الطبقة ذات الدخل المتوسط، إلا أن مدى نجاح هذه السياسة مرتبط أساسا بمدى جاهزية واستعداد البنوك الجزائرية لتطبيق هذا القرار بطريقة سلسة ومرنة، إضافة إلى مدى ملاءمة شـــروط القرض الاستهلاكي لمختلف فئات المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمستقبل هذه القروض في المدى المتوسط والبعيـــد بالنسبة للمستهلك، لأن وفرة القروض الاستهلاكية وسهولة الحصول عليها معوضا للأسر على جمود وضعف مداخلهـــا، لكنها تشكل في نفس الوقـــــت مأزقا مستقبليا للقدرة الشرائية لهذه الأسر والتي تتقلص بشكل كبيـــر وتعدم قدرتها على الادخار وتقلص نطاق استهلاكها نظرا لتراكم الديون وتآكل المداخيل بفعل الاقتطاعات.

التوصيات:

حتى تكون هذه القروض الاستهلاكية نعمة وليست نقمة على المواطنين، وتساهم فعلا في تحقيق عدالة اجتماعية من خلال مساهمتهـــــــــــا في تخفيف عبء اقتناء التجهيـــــزات المنزلية والأثاث أو حتى السيارات:

- لابد على المواطن أن يكون حكيما وراشدا في قراراته بشأن هذه القـــروض حتى لا تتأثر قدرته الشرائية على المدى المتوسط بفعل تراكم الديون وتآكل المداخيل بسبب الاقتطاعات الشهرية .

- على الحكومة خلق فرص أكثر عدالة تتيح لمحدودي الدخل والفقراء من المستهلكين، الاستفادة من الخدمات الماليـــــــــــة، بكل السبل والإمكانيات المتاحة التقنية والمؤسسية، بتوسيع الأنشطـــــــــــة المصرفية للبنـــــــــــوك وللمؤسسات المالية.
- السعي الجاد لتبني سياسة مالية تنهض بالاقتصاد الوطني دون المساس بالحقوق الأساسية للمستهلكين .
- إيجاد طرق فعـــــــــــالة يُعتمد عليهـــــــــا وفي نفس الوقت تتيح فرصـــــــــــا حقيقية للمواطنين بالارتفـــــــــــاع بالمستوي المعيشي والاجتماعي وصولا لمستوي مناسب ومتقدم من تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت الطبقي البغيض في المجتمع.

المراجع والاحالات

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

[2]- جمال شحات، **تطور السياسات المالية بعد الأزمة العالمية**، مقال منشور بتاريخ 2012/09/01 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/18:
Alphabeta.argaam.com/article/detail/45164.

[3]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوا زن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004**-، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر،2005، ص49.

[4]- وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الاسكندرية ، 1988، ص431.

[5]- محمود حسن الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الاسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ص182.

[6]- مصطفى عبد العظيم وآخرون، **السياسة المالية المرنة للإمارات العربية عززت التعافي السريع للاقتصاد**، مقالة منشورة بتاريخ: 6 يونيو 2012 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/18 عبر الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=55139&y=2012&article=full

[7]- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي-** ، أطروحة ماجستير، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص(14-15).

[8]– عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية للنشر،مصر، الطبعة الأولى، 2003 ، ص44 .

– مصطفى عبد العظيم وآخرون، مرجع سابق. [9]

[10]– السياسة المالية في الجزائر http://cubba.yoo7.com/t753–topic

[11]–محمد يحي محمد الكيسي، **العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الاسلامي** ، رسالة دكتوراه غ منشورة، جامعة ملايا، ماليزيا، ص3.

[12]– ابراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق**، مقال منشور بتاريخ:1أكتوبر2012، تم الاطلاع عليه يوم2016/01/20 ، على الرابط: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

[13]– نفس المرجع السابق.

[14]–عبد السلام أديب، **القروض الاستهلاكية وأزمة الطبقة الكادحة**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2789 بتاريخ 2009/10/4 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/12/30عبر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186770

[15]–http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015121

[16] –http://www.al–fadjr.com/ar/index.php?news=266365%3Fprint

[17] – http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2015121

[18]– نفس المرجع السابق.